

الميزانية العثمانية

لقد كنا نتوق الى الزمن الذي تحصر فيه « ايرادات » الحكومة العثمانية و« مصروفاتها » حتى يسير رجالها على هدى في تفقاتهم ولا يتناولوا من الامة غير ما هو مفروض عليها وحتى تعلم الامة هل هي سائرة في سبيل الارتقاء والذي او في سبيل الانحطاط والفتور واول ميزانية نشرت بعد البحث فيها كانت ميزانية سنة ١٣٢٥ المالية التي ابتدأت في شهر مارس من العام الماضي وقد نشرنا خلاصتها وكلام ناظر المالية عليها في جرد اغسطس الماضي ثم نشرنا مفرداتها في شهر أكتوبر

والآن عرض ناظر المالية ميزانية السنة الجديدة اي سنة ١٣٢٦ فذكر فيها مخضمر الايرادات وتفصيل المصروفات . وقال في عرض كلامه عليها امام مجلس البعثان ما خلاصته كانت الخزينة فارغة يوم اعلان الدستور فاضطررنا ان نستدين الاموال من اماكن مختلفة لدفع بعض الديون والرواتب . وعاشت الحكومة ستة اشهر على هذا النسق ثم عقدنا اول قرض وقدره اربعة ملايين ليرة ونصف مليون اوفينا منها ما استدناه وبقى في الخزينة ٦٠٠ الف ليرة وهو اول قرض عقدناه لاسباب الدستور

وقد تركت سنة ١٣٢٤ الى السنة التالية ديونا قدره مليوناً ليرة نعمدنا الى ميزانية فوق العادة لايفاء الديون المتخلفة وللقيام بالتفقات العسكرية . وهذه الميزانية موقفة من قسمين قسم للايرادات وقسم للمصروفات . وقسم المصروفات هذا اكثره الاموال التي اعلنت للعسكرية وما بقي خصص لدفع تعويضات حرب اليونان وبعض الديون . واما قسم الايرادات فشمل اولاً مليوناً ليرة ونصف مليون واردة من التضييمات وثانياً ما كان ليد الجيد السلطان الخلع من الاسهم والتقود والتحويل وثالثاً الاملاك والاراضي المنتمية من الحكومة السابقة والمعدة لتبيع . غير ان الحكومة لم تقبض كل المبالغ التي كانت في قسم الايرادات فان الاملاك والاراضي كانت مقدرة بمبلغ ٨٠٠٠ ليرة ولكن الخزينة لم تبيع منها او لم تقبض من ثمنها سوى تسعة آلاف ليرة ولم تقبض من تقود عبد الجيد وثلث اقسامه سوى ٤٥٠ الف ليرة ولم تستلم حتى الآن الاسهم التي لها في الدنش بنك والبنوك الانكليزية . اما اسهم مسكة حديد الاناضول ومسكة حديد بغداد فلا تزال ملك الحكومة لانها لم تر بيعها في مصلحتها من جهة سياسية . واخلاصة انه لم يبق في بدناشي من الثلاثة الملايين التي دخلت الخزينة

إذا ضربنا صحتها عن الجفالك والأراضي والاسهم المذكورة آنفاً . أما مجزهرات عبد الحميد
نكلها في البنك الضماني وقد ثمنها ومنيها قريباً

لما وضعت ميزانية سنة ١٣٢٥ قدرنا الإيرادات فيها ٢٥ مليون ليرة والمصروفات ٣٠
مليون ليرة فالعجز خمسة ملايين ليرة وكان هناك عجز آخر يبلغ نحو مليون ونصف ليرة قدم
تفصيله 'جنتلي' بمجملة العجز ستة ملايين ونصف . وقد أوفت الخزينة ٥٠ ألف ليرة ديماً عن
عبد الحميد ولذلك بلغ عجز الميزانية سبعة ملايين ليرة . ويضاف إليه مليون ليرة تقريباً كان
لا بد من وضعها إلى سكة الحديد الشرقية لازالة الخلاف القائم على احد الخطوط . فكان
الواجب على الحكومة ان تقدر قرصاً مقداره تسعة ملايين ليرة او عشرة لسد العجز الا انها
عقدت قرصاً قدره سبعة ملايين فقط واعتمدت في ما بقي على التصاوها في تقاضاتها ولم تدل من
هذا القرض سوى خمسة ملايين و ٦٠٠ ألف ليرة (لانه صدر بمعدل ٨٢ في المئة) دفعتنا
منها مليون ليرة لسكة الحديد الشرقية فلم يبق سنة في الخزينة سوى اربعة ملايين و ٦٠٠
الف ليرة وذلك لسد عجز مقداره سبعة ملايين ليرة

فعل هذه الخاتمة بدأت الحكومة العمل وكان يجب عليها ان تقدر قرصاً آخر لان الرواتب
لم تكن قد دفعت ولان مصدري الحكومة لم يكونوا قد اخذوا استحقاقهم الا انها لم تفعل ذلك
وقد وقت لدفع الرواتب والاستحقاقات في حينها ولكن هذا الفجاج كان الى حين والحكومة
تصل عزمها الان على عقد قرض آخر قدره سبعة ملايين ليرة . وكانت فائدة القرض الاول
خمس في المئة والقيمة التي صدر بها ٨٢ في المئة وستكون فائدة القرض الجديد خمسة في المئة
ايضاً والقيمة التي يصدر بها ٨٣ في المئة من غير ضمان فتتضع الحكومة من ذلك ادياً وماوياً
ولو بقيت على ما كانت عليه قبل المشور ما استطاعت عقد القروض بهذه الشروط

ولم تستطع الحكومة ان تقتصد كثيراً لان نظارة الحرية استغرقت اكثر الاعتمادات
وكذلك ادارة الديون العمومية . وقد دفعتنا النفقات كلها وهي ٢٨ او ٢٩ مليون ليرة وكانت
الإيرادات مقدرة بخمسة وعشرين مليون ليرة فبلغت ٢٦ مليون ليرة ونصف مليون . وقد
قلت في العام الماضي وقت الكلام على تقدير الميزانية ان بلوغ الإيرادات ٢٦ مليون ليرة ارجح
من بلوغها ٢٤ مليون ليرة فكان كما قلت وكانت الزيادة ظاهرة في كل فصول الميزانية ما عدا
فصلين منها . وقد بلغنا هذه الغاية قبل ان نصل الى الكمال في تنظيم تحصيل الرسوم . ولو كانت
مصلحة تحصيل الرسوم منتظمة كما هي منتظمة الآن لتضاعفت الإيرادات وليان ذلك اذكر لكم
مثلاً من واردات الاستانة فقد قدرت إيراداتها في السنة الماضية ٢٠٠ ألف ليرة فبلغت

٣٧٠ الف ليرة مع انها لم تزد في سنة من السنة الماضية على ٣٠ الف ليرة وسبب ذلك ان الاملين اخذوا يسارعون الى اداء ما يطلب منهم من تلقاء انفسهم بعد ان وأوا الحكومة تنفيذ القانون في الكبير والصغير معاً

اما هذه السنة فلم تبدأ بدين كسائتها بل ابتدأت وفي اخره بليون ليرة عثمانية . ومع ذلك تدرت المصروفات فيها أكثر من الإيرادات بنحو سبعة ملايين من الليرات فلا بد من ان نستدين هذا المبلغ كما تقدم لسد العجز

وكأنني بقائم بقول لقد استدتم سبعة ملايين ليرة في العام الماضي وستستدين سبعة ملايين أخرى هذا العام فإذا علمت بالدين الاول وماذا تفعلون بالثاني فاجيب ان الشعب الذي يريد ان يسير في طريق المدنية لا يستطيع ان يتصد في نفقاته . والحكومة التي تريد ان تعيش وان تعيش بشرف واحترام يجب ان لا تقف عند باب النفقة . وانتم تعلمون ما تحتاج اليه البلاد ولا يتم شيء منه الا بالمال فالاعتمادات التي اعطيتونا اياها في العام الماضي انفتحت في الوجة التي خصصتموها بها واذا كنا لم نشيء المدارس ولم تفتح الطرق فقد وضعتنا الجيش على قدم الاستعداد للدفاع عن شرف الوطن في الداخل وفي الخارج ولا يظن احد ان هذه الاموال التي ننفقها على الجيش تنفقها بلا ثمرة فنحن بفضل هذه الاموال نحفظ الامن ونؤدو عن حياتنا وصنرون ميزانية هذا العام بمجموعة الجوانب بمطالب نظارة الحربية غير ان هذه المطالب لم تقتصر على نظارة الحربية بل تناولت كل النظارات تقريباً

ثم تكلم على اهم فصول المصروفات واهم فصول الإيرادات ويظهر من كلامه انه واثق بنقص المصروفات وزيادة الإيرادات كثيراً وقد قال في ذلك ان الوزارة بذلك جعلها في تقليل النفقات التي لا ضرر من تقليصها وزيادة النفقات التي تدعو مصلحة البلاد الى زيادتها فقال ان اعتمادات مصلحة البوسطة والنفقات قد زيدت لاننا طازمون على إنشاء ستين محطة جديدة . وزيدت اعتمادات البحرية (كانت ٢٢٨٨٤٠ ليرة فصارت ١٦١٩٢٠) اي زيدت نحو ٤٠٠ الف ليرة لاشباع بعض السفن لحراسة السواحل ومنع التهريب . اما ميزانية البحرية غير العادية فتضمن مشرى اربع سفنات من المانيا وقع ثمنها من اكتتابات الاسطول . والزيادة الكبرى في اعتمادات الحربية (فقد كانت ٥٤٢ ٨٢٨ ليرة فصارت ١٧٨٦ ٦١٩ اي زادت أكثر من مليون ونصف من الليرات)

وقال في الكلام على ميزانية الإيرادات انها وضعت على حسب متوسط الإيرادات سيف السنوات الخمس الاخيرة واهم ابواب الإيرادات الاموال المقررة وهي مثل ما قدر لها في العام

الماضي ولكن الامل كبير بزيادتها نظراً الى جودة المواسم والبلاد زراعية ويعتقب التحسن الزراعي تحسن في الحالة المالية وهذا التحسن لا يقتصر على الويكو فقط بل يتناول الريسطة والتلغراف والجارك وقد جاءنا من اخبار بعض ولايات الرومي والافانول ان رسوم الاغنام تزيد هذه السنة من مئة الف ليرة الى مئة وخمسين الفاً - وستتضاعف إيرادات الرسوم غير المقررة لان حركة الاشغال آخذة في الازدياد ومن ام هذه الرسوم رسم الجرك فانه لم يكن احد يظن ان الثلاثة في المئة تزيد على ثلثمئة الف ليرة لكنها بلغت في العام الماضي أكثر من مليون ليرة

ولما وصل الى مسألة العجز قال انه يبلغ سنة ملايين و ٨٠٠ الف ليرة ولما كنت قد قدمت هذه الميزانية اليكم كناظر للمالية في الحق ان اسألكم ايضاً كيفية هذا العجز الأ اذا استطعتم ان تزيدوا الإيرادات او تقصروا المصروفات ولا اعتقد ببحاكم فيها ولهذا اطلب منكم ان تأذتوا للحكومة في عقد قرض لسد هذا العجز - وقد تقولون اننا زناديون السولة منذ اعلان الدستور الى الآن ١٩ مليون ليرة وهذا القول حقيقي غير ان الارقام وحدها قد لا تدل على الحقيقة - نعم اننا اقترضنا اولاً أربعة ملايين ونصف مليون ثم سبعة ملايين لسد عجز السنة الماضية وستتعرض سبعة ملايين لسد عجز هذه السنة ولكننا دفعنا من هذه القروض ٥ ملايين ونصف مليون من اصل الدين فلا يضاف الى الدين العمومي سوى احد عشر مليون ليرة وانفقنا هذا المال في تأييد الحكومة الدستورية - والحكومة التي تخرج من حال الى حال مثلنا سد عجز ميزانيتها باحد امرين اما بصرائب جديدة واما بالقروض والحكومة الحاضرة لا تفكر في وضع ضرائب جديدة بل تنتظر زيادة الابراد باصلاح مصالح الحكومة وتنظيمها هذه خطية ناظر المالية ويقال انها استقرت ثلاث ساعات وقد وافقة اكثر النواب عليها ومع ذلك نرى ان الاقتصاد والتقدير اولى من استئدانة الاموال الاجنبية فلو كانت الاموال تستدان من اهل البلاد لكان الدين واجباً في الاحوال الحاضرة ولا سيما اذا استعمل المال المستدان في اصلاح الحرية وتقوية الحرية وعمل الاعمال النافعة التي تزيد النسل ونقل النفقات كانشاء السكك والمرافق والترج والمصارف ولكن ان نستدين من الاجانب ونطلبهم قيادنا ونطلبهم ريباً يزيد على سنة في المئة ونفق ما نستدينه على ما لا ريب له كل ذلك مخالفت لشواعد السياسة المالية - فقد زيدت نفقات الحرية نحو مليوني جنيه - وهذه زيادة كبيرة في سنة واحدة وفي الاحوال الحاضرة فان جيشنا العامل يجب ان لا يكون أكثر من جيش اليابان العامل ونفقانا عليه يجب ان لا تكون أكثر من نفقات اليابان على جيشها وهي

تفق على جيشها في السنة سبعة ملايين جنيه مصري او نحو ثمانية ملايين ليرة عثمانية اما نحن فحسبنا تفقات جيشنا هذه السنة ثمانية ملايين و٧٨٦ الف ليرة واذا احسنت سياسة الولايات لم يبقَ موجب لاقامة عشرين الف جندي في اليمن وعشرة الآف في الحجاز وعشرة الآف في طرابلس الغرب . اما تعزيز البحرية فلا اعتراض لنا عليه وهي في رأينا أولى بالتعزيز

اللغة العربية والطب

(تابع ما قبله)

(السل) ورد في لغة الفقه «السل عندم ان يكون على يانها (العين) وسوادها شبه غشاء يتسحق بهروق حمر» وينطبق هذا الوصف على ما يسمى بالانكليزية (Pannus) اي بنوس وهي حالة مرضية تزول فيها اشفاية القرنية من ارتشاح في طبقاتها وتضعف فيها اوعيتها (الشر) انقلاب الجفن وهو نوعان انقلاب خارجي (Ectropium) وانقلاب داخلي (Entropium) وعلى ذلك يقال شر خارجي وشر داخلي

(المعد) ورد في محيط المحيط «ومعد الرجل على المجهول معداً ذريت معدته فلم تستمر» الطعام فهو معدود» ويوافق المعد (Gastritis) اي التهاب الغشاء المخاطي للمعدة وهو على انواع

- (١) التهاب حاد - معد حاد
- (٢) التهاب نلغموني او قضيبي حاد - معد نلغموني او قضيبي حاد
- (٣) التهاب قضيبي - معد قضيبي
- (٤) التهاب غشائي - معد غشائي
- (٥) التهاب مزمن - معد مزمن

(البرسام) ورد في محيط المحيط البستاني «ويروم على المجهول اخذه البرسام فهو مبرسم» البرسام التهاب يمرض الحجاب الذي بين الكبد والقلب ويعرف ايضاً بالبرسام فارسي مركب من بر وهو الصدر وسام وهو الالتهاب» وقد ترجمت برسام في «الفرائد الفريية في الفلتين الحرية والقرنية» بكلمة (Pleurésie) وهو الالتهاب البلورايوي ولا بأس من هذا الاستعمال والالتهاب البلورايوي على جملة انواع